

مسؤولية الدول والأفراد والجماعات في حل
المشاكل الاجتماعية ومسؤوليتنا نحن

الاجتماعيات

الثالثة إعدادي

مسؤولية الدول والأفراد والجماعات في حل المشاكل الاجتماعية ومسؤوليتنا نحن

تقديم إشكالي

ساهم التفاوت بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي في زيادة الطلب على العديد من الخدمات الأساسية، مما أدى إلى ضرورة إحداث مرافق عمومية لتلبية احتياجات المجتمع. إذن، ما هو المرفق العمومي؟ وإلى أي مدى يستجيب لمستجدات التطور الحضاري وبيواكبتها؟

المرفق العمومي وأهمية الحفاظ عليه

تعريف المرفق العمومي

المرفق العمومي هو مشروع تنشئه الدولة أو السلطات المختصة بهدف تقديم خدمة عامة أو تحقيق مصلحة اجتماعية تخدم الجميع. يتم تشغيله تحت إشراف الدولة أو من ينوب عنها، ويتميز بتعدد أشكاله وتنوع مجالاته تبعاً لعدة معايير، مثل:

- أسلوب الإدارة: هل يُدار من قبل جهة عمومية أم خاصة؟
- نوع النشاط: هل يقدم خدمات إدارية، اجتماعية، ثقافية، أو غيرها؟
- التوزيع الجغرافي: هل يقدم خدمات على المستوى الوطني أم الجهوي؟
- الصفة الشخصية: هل الخدمة تستهدف شخصيات معنوية أم طبيعية؟
- بدل الانتفاع: هل تقدم الخدمة مجاناً أم بمقابل مادي؟

تشمل المرافق العمومية خدمات أساسية مثل التعليم، الصحة، النقل، وأخرى لا تحظى بنفس الاهتمام مثل الأمن، العدل، والبيئة، رغم أنها ضرورية لضمان استمرارية الخدمات الأخرى.

أهمية الحفاظ على المرفق العمومي والنهوض به

للحفاظ على استدامة المرافق العمومية والنهوض بها، هناك عدة آليات يمكن اتباعها:

آليات أخلاقية

- الالتزام بقيم العمل العام وخدمة المواطنين بإخلاص.
- اعتبار خدمة المواطن عملاً مجتمعياً يُنفذ بروح المسؤولية واحترام حقوق المواطن.

آليات تدبيرية

- اعتماد التدبير العقلاني والمستدام للمرافق العمومية.
- الاستثمار في تكوين وتطوير كفاءات العاملين، مع تحسين أساليب التسيير وترشيد الموارد المتاحة (مادية وبشرية).

يلتزم الموظفون في المرافق العمومية بمبادئ مثل الالتزام بالقانون والمواطنة، وتفرض عليهم مسؤوليات قانونية في حال إخلالهم بواجباتهم. كذلك، تفرض على المواطن، كمرتفق لهذه الخدمات، واجبات كاحترام قوانين المرافق والمحافظة عليها.

مساهمة الدولة والمجتمع المدني في حل المشاكل الاجتماعية

دور الدولة في حل المشاكل الاجتماعية

تتحمل الدولة مسؤولية تطوير المجتمع وتحسين مستوى معيشته من خلال تنفيذ برامج قريبة من احتياجات المواطنين، وخاصة الفئات الضعيفة. ومن أبرز المبادرات التي تتخذها الدولة:

- كهربة المناطق القروية بنسبة كبيرة تصل إلى 92%.
- تزويد 90% من القرى بالماء الصالح للشرب.
- دعم التمدرس وتحسين النقل العام.
- توفير السكن الاجتماعي وتسهيل وصول الخدمات الصحية إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين.
- الحد من معدلات البطالة، وإصلاح الإدارة.

تندرج هذه المبادرات ضمن إطار سياسة القرب التي تهدف إلى تقليل التهميش والفقر، خاصة في المناطق الريفية.

دور الفرد والمجتمع المدني في حل المشاكل الاجتماعية

على مستوى الأفراد، يمكنهم المساهمة من خلال العمل التطوعي، كالمشاركة في الأنشطة المجتمعية أو التبرع. أما على مستوى الجمعيات، فيعتبر المجتمع المدني عاملاً رئيسياً في التأثير الإيجابي على المجتمع، حيث يمتلك قدرة أكبر على تنظيم الأنشطة الفعالة التي تساهم في حل المشاكل الاجتماعية.

تشمل مبادرات المجتمع المدني مثلاً التوعية بمخاطر المخدرات عبر تجنب التعاطي، وإنتاج رسائل تحسيسية للمجتمع. كما يتم تنسيق الجهود بين عدة جهات مختصة لحماية المؤسسات من هذه المخاطر، مثل السلطات المحلية والعمالة الطبية ونيابة وزارة التربية الوطنية.

خاتمة

يعد حل المشاكل الاجتماعية مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع المدني والأفراد، حيث تتطلب هذه القضايا موارد ضخمة وجهوداً مستمرة. ومع وجود هذه الجهود، يبقى التساؤل مطروحاً: إلى أي مدى تمكنت المرافق العمومية في بلادنا من مواجهة هذه التحديات وحل المشاكل الاجتماعية بشكل فعال؟